محمـد أنــور السـادات
[قصة حياة]

لقد استطاع السادات وبجهد روحي عميق أن يمتلك القدرة على رؤية الأحداث والآخرين من زاوية مختلفة تتجاوز الرؤية العادية. وهذا هو السادات في جميع تقلباته في الحياة وفى جميع المواقع التي شغلها انطلاقا من قريته البسيطة وصولا إلى مرحلة استلام السلطة بجميع أهدافها وتحولاتها بلا شك واحدة من التجارب الإنسانية والقيادية في العالم والجديرة بالقراءة والتحليل والوقوف عندها .. ذلك لأن المسار في حياة السادات مسار مزدحم بالأحداث والمواقف والتحولات.

obeikandl.com

obeikandl.com

محمد أنور السادات

ولد محمد أنور السادات أو أنور السادات- كما عُرف- في الخامس والعشرين من ديسمبر عام ١٩١٨، لأب مصري وأم من ذوي أصول سودانية، في قرية «ميت أبو الكوم»، بمحافظة المنوفية، وبدأ حياته في كتَّاب القرية، ومكث به ست سنوات استطاع خلالها أن يحفظ القرآن كله بأجزائه الثلاثين، ومن الكتّاب انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بقرية «طوخ دلكا» المجاورة لقريته حيث لم يكن بقريته آنذاك أية مدارس للتعليم الابتدائي، وحصل منها على الشهادة الابتدائية.

ثم انتقل إلى القاهرة بعد عودة أبيه من السودان، في أعقاب مقتل السردار الإنجليزي «سير لي ستاك» قائد الجيش المصري والحاكم العام للسودان، فقد كان من أهم العقوبات التي وقعتها إنجلترا على مصر أن يعود الجيش المصري من السودان، فعاد معه والد السادات حيث كان يعمل كاتبًا بالمستشفى العسكري، والتحق السادات بالعديد من مدارس القاهرة؛ مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالزيتون، ثم مدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة، فمدرسة فؤاد الأول الثانوية، ثم مدرسة رقيّ المعارف بشبرا، وحصل من الأخيرة على الثانوية العامة.

وفي عام ١٩٣٦، أبرم مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، والتي أتاحت إعادة بناء الجيش المصري مما سمح لأبناء الطبقة المتوسطة فرصة الالتحاق بالكلية الحربية، وأن يصبحوا ضباطًا في صفوف الجيش، فدخل على أثرها أنور السادات[١]، وجمال عبد الناصر ومجموعة كبيرة من رموز ثورة يوليو إلى الكلية الحربية، وفور تخرجه من الكلية الحربية التحق بسلاح المشاة بالأسكندرية، وفي العام نفسه نقل إلى «منقباد» بصعيد مصر ضمن مجموعة من زملائه الضباط الشبان، وهناك التقى لأول مرة بالرئيس جمال عبد الناصر.

وفي ظل تلك الأمسيات قام السادات وعشرة آخرون من الضباط بتأسيس جمعية سرية «ثورية» هدفها الأساسي هو تحرير الدولة، وهكذا بدأت النواة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار بمجموعة من الضباط في معسكر تباب شريف بمنطقة «منقباد» بالصعيد.. جمعت بينهم زمالة العمل والسخط على الإنجليز.

وانتقل أنور السادات في أول أكتوبر عام ١٩٣٩ لسلاح الإشارة، وبسبب اتصالاته بالألمان قُبض عليه، وصدر النُّطق الملكي السامي بالاستغناء عن خدمات اليوزباشي محمد أنور السادات، غير أن السادات لم يتم فصله من الجيش فقط بل قرر الإنجليز اعتقاله، وتم نقله بالفعل إلى سجن الأجانب. وتنقل السادات ما بين سجن الأجانب بالقاهرة إلى معتقل ماقوسه بمدينة المنيا في الصعيد، ثم إلى معتقل الزيتون بالقاهرة، وهرب من المعتقل عام ١٩٤٤ وظل مختبئًا، حيث سقطت الأحكام العرفية، وبذلك انتهى اعتقاله حسب القانون، وأثناء فترة هروبه عمل السادات تبّاعًا على عربة لوري، كما عمل تبّاعًا ينقل الأحجار من المراكب النيلية لاستخدامها في الرصف، وفي عام ١٩٤٥ انتقل إلى بلدة أبو كبير في الشرقية حيث اشترك في شق ترعة الصاوي.

[١] مرفق صورة فوتوغرافية للطالب محمد أنور السادات خلال دراسته بالكلية الحربية.

وفي عام ١٩٤٦ اغتيل أمين عثمان باشا وزير المالية أيام حكومة مصطفى النحاس التي فرضها الإنجليز بقوة السلاح في الرابع من فبراير ١٩٤٢، إضافة إلى أنه كان أكثر من صديق للإنجليز ومساندًا لبقائهم في مصر وصاحب نظرية الزواج الكاثوليكي بين مصر وإنجلترا، واتُّهم في القضية عشرون شابًا من ضمنهم محمد أنور السادات، وكان المتهم رقم (٧) في قائمة اتهام النيابة التي وجهت إليه تهمة الاشتراك في مقتل أمين عثمان، وجاء في قرار اتهام النيابة:

«محمد أنور السادات تخرج من المدرسة الحربية، والتحق ضابطًا بالجيش المصري في سلاح الإشارة وأخذ يترقى حتى وصل رتبة اليوزباشي، وقد حقق معه في عهد وزارة النحاس باشا عام ١٩٤٢، وانتهى التحقيق بفصله هو وزميله الطيار حسن عزت من الجيش، وفي نفس اليوم اعتقلا بأمر الحاكم العسكري، وتمكن محمد أنور السادات وزميله حسن عزت من الهرب، وأطلق محمد أنور السادات لحيته، وأطلق على نفسه لقب «الحاج»، وكون مع حسن عزت شركة للنقل، وضما إليها عبد الفتاح عنايت وهو أحد المحكوم عليهم في قضية مقتل السردار، لكن الشركة كانت مجرد ستار لعديد من الاعتداءات السياسية، ولم تكن شركة بالمعنى المفهوم تنقل البضائع أو السلع كانت لها مهام سياسية واضحة كالاغتيال والخطف والقتل والاشتراك في العديد من الاعتداءات السياسية».

وبعد قضاء ٣١ شهرًا بالسجن حكم عليه بالبراءة[١]، وواجه الحياة بلا مورد مالي وضاقت به الدنيا، حتى استطاع في أواخر العام ١٩٤٨ أن يحصل بمعاونة الكاتب المعروف إحسان عبد القدوس على عمل كمحرر صحفي بمجلة المصور كما سنذكر القصة بالتفصيل في الفصول التالية.

وبعد ذلك تزوج من السيدة «جيهان رؤوف صفوت»[٢]، وكان قد انفصل عن زوجته الأولى السيدة «إقبال ماضي»[٣] في مارس ١٩٤٩، كما مارس بعض الأعمال الحرة، ثم حدثت المفاجأة الكبرى التي غيرت مسار تاريخ أنور السادات حين استطاع عن طريق صديق قديم له يُدعى

[١] مرفق صورة ضوئية من تحقيق مجلة المصور عن حكم البراءة في قضية اغتيال أمين عثمان ١٩٤٨.
[٢] مرفق صورة فوتوغرافية لزفاف السيدة جيهان السادات عام ١٩٤٩.
[٣] مرفق صورة فوتوغرافية لزفاف السيدة إقبال ماضي عام ١٩٣٨.

يوسف رشاد –وهو ضابط طبيب أصبح من الأطباء الخاصين بالملك فاروق– أن يعود للجيش في الخامس عشر من يناير ١٩٥٠ بنفس الرتبة التي خرج بها وهي رتبة يوزباشي، على الرغم من أن زملاءه في الرتبة كانوا قد سبقوه برتبة الصاغ والبكباشي، وقد رقي إلى رتبة الصاغ ١٩٥٠ ثم إلى رتبة البكباشي عام ١٩٥١، وفي العام نفسه اختاره عبد الناصر عضوًا بالهيئة التأسيسية لحركه الضباط الأحرار، وشارك السادات في ثورة يوليو، وألقى بيانها، ففي الساعة السابعة والنصف صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان صوت البكباشي محمد أنور السادات أول صوت يسمعه المصريون معبرًا عن طموحات وآمال ضباط يوليو في غدٍ مشرق.

وخلال الفترة ما قبل تولي رئاسة الجمهورية تولى أنور السادات العديد من المناصب؛ منها عضوية محكمة الثورة ١٩٥٤، وفي أواخر ذاك العام تولى منصب سكرتير عام المؤتمر الإسلامي، وفي عام ١٩٥٣شارك في تأسيس جريدة الجمهورية، وتولى رئاسة تحريرها[١]، سنأتي لقصته مع الصحافة في الفصول التالية كما تولى منصب أول أمين عام للاتحاد القومي لتلك المنظمة التي سبقت تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٥٧، ورئاسة مجلس الأمة لمدة ثماني سنوات[٢]، كما أُنيط به الملف السياسي لحرب اليمن وعين نائبًا لرئيس الجمهورية ١٩٦٩، وظل في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

تولى السادات حكم مصر يوم التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠، وجرى انتخابه من قِبل الشعب باستفتاء عام في الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٧٠، وتسلَّم الحكم في السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٠، وفي أول بيان له أمام مجلس الأمة بعد تولي رئاسة الجمهورية قال الرئيس السادات:

[١] مرفق صورة ضوئية للصفحة الأولى من العدد الأول لجريدة الجمهورية ٧ ديسمبر ١٩٥٣.
[٢] مرفق صورة فوتوغرافية لرئيس البرلمان المصري السيد محمد أنور السادات خلال أحد جلسات المجلس.

«إنني أعدكم أنني سأكون للجميع.. للذين قالوا «نعم» والذين قالوا «لا»، إن الوطن للجميع، والمسئول فيه مؤتمن على الكل بغير استثناء. لقد شرفني أن يقول أكثر من ستة ملايين رأيهم بـ«نعم».. واعتبرت ذلك حسن ظن مسبق أعتز به، وأرجو الله أن يمنحني القدرة على أن أكون أهلًا له وجديرًا به، و لقد شرفني في نفس الوقت أن يقول أكثر من سبعمائة ألف رأيهم بـ«لا»، ولم أعتبر ذلك رفضًا، وإنما أعتبره حكما مؤجلًا.. وأرجو الله أن يمنحني القدرة على أن أصل بالأمانة إلى حيث يجب أن تصل الأمانة.. وأن يجيء الحكم المؤجل قبولا حسنًا، ورضا من الناس، والله في نهاية المطاف ضد كل قوى الظلم والعدوان»[1].

وبمجرد توليه الحكم اتخذ السادات عدة قرارات للتخفيف عن المواطنين؛ فخفض ثمن بعض السلع ذات الاستهلاك المرتفع، ثم توجه بعد ذلك بالاهتمام بوسائل النقل والمواصلات، وبعد شهرين من توليه الحكم أصدر قرارًا بتصفية الحراسات واستقبل القرار بحماس شديد، كما اتخذ خطوة نالت إعجابًا واستحسانًا من المثقفين وهي رفع الرقابة عن الكتب الواردة من الخارج، وامتدت خطوات السادات على الصعيد الثقافي لتشمل إطلاق سراح المثقفين من ذوي الميول اليسارية؛ ومنهم على سبيل المثال الصحفي الماركسي لطفي الخولي، وفي بداية فترة حكمه أيضًا كان الظلام يخيم ليلًا على أغلب قرى وادي النيل؛ حيث لم تكن الكهرباء قد انتشرت فيه بعد، وبعد مرور عشر سنوات على حكمه، كانت الأنوار الكثيرة المنتشرة في هذا الريف تدل على مدى التقدم الذي تحقق في هذا المجال، وسيظل مشروع إدخال الكهرباء الذي تم بمساعدة فنية من الاتحاد السوفيتي أحد الإنجازات الكبرى التي تضاف لرصيد السادات، وعلى الرغم من عدم انتشار الكهرباء خلال تلك الفترة في كل القرى فإن الطاقة الكهربائية كانت موجودة في كل مكان على أهبة الاستعداد دائمًا لتشغيل مضخات الري وإنارة كافة المنازل.

[1] جريدة الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٧٠- بيان الرئيس محمد أنور السادات أمام مجلس الأمة.

كما أعلن السادات في الرابع من فبراير ١٩٧١ في بيانه أمام مجلس الأمة المبادرة المصرية، وكان لها وقع طيب داخل وخارج مصر، وأساس هذه المبادرة أنه إذا انسحبت إسرائيل من ضفة القناة إلى مضايق سيناء فإن مصر على استعداد لفتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية بعد أن تعبر القوات المصرية إلى شرق القناة، وجاء في بيان السادات أمام مجلس الأمة:

«إننا نضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمـة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسًا حقيقيًا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن. إننا نطلب أن يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن إطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن، إذا تحقق ذلك في هذه الفترة، فإننا على استعداد البدء فورًا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي»[١].

وبدأت إرهاصات أزمة داخلية كبيرة (حركة التصحيح) تأكدت في الثاني من مايو ١٩٧١ حين أقال الرئيس السادات «علي صبري» نائب رئيس الجمهورية حينذاك من جميع مناصبه، وفي ١٣ مايو ١٩٧١ أصدر السادات قرارًا تاريخيًا مهمًا بإلغاء «الرقابة على الحريات»، وأمر بوقف جميع عمليات الرقابة البوليسية على حريات المواطنين، وأمر بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في المسائل الماسَّة بالحريات العامة، واستقبل الشعب المصري هذه الخطوات بفرح واستبشار، وفي مساء نفس اليوم ١٣ مايو أحست «مراكز القوى» بالخطورة فأرادت أن تتحرك، وكان السادات يعرف بحنكته أن هذا سيحدث منذ أن أقال الرأس «علي صبري».

[١] جريدة الأهرام ٥ فبراير ١٩٧١: بيان الرئيس محمد أنور السادات أمام مجلس الأمة.

وبالفعل تحركت مراكز القوى للاستيلاء على السلطة والتخلص من السادات، فتقدمت باستقالات جماعية لإحداث انهيار في النظام السياسي، وبدأت تعمل من أجل إحداث انقلاب لتغيير الوضع، وجهزوا وسائل الإعلام لتلقي بيانًا هامًّا يذاع على الناس، غير أن السادات قَبِل كل الاستقالات. وفي اليوم التالي ١٤ مايو كان السادات قد حصل على كل المعلومات التي تكفل له الضربة القاضية لمراكز القوى[١]، وأعلن تفاصيل المؤامرة التي كانت تستهدف إقصاءه عن الحكم بالقوة، وألقى القبض على كل الرءوس المدبرة للفتنة، وصدرت قرارات بإلغاء كافة الظروف الاستثنائية، وبدأت مصر مرحلة جديدة.

ويوضح السادات أبعاد حركة التصحيح التي بدأت في مايو ١٩٧١ فيقول:

«إن حركة التصحيح التي بدأت في مايو ١٩٧١، وإن كانت عجلت بها مؤامرات مراكز القوى فإنها كانت في جوهرها أمرًا ضروريًا حتى نضع شعبنا في الوضع الأكثر ملاءمة لتحمل أعباء المعركة والمساهمة في إحراز النصر، فقد كشفت هزيمة يونيه ١٩٦٧ عن سلبيات كثيرة في حياتنا كانت تشوه وجه تجربتنا الناصعة، ومنذ أفاق الشعب من صدمة النكسة بدأ يطالب بالتغيير والتصحيح في الكثير من مجالات حياته، وكانت الرغبة الشعبية العارمة من أجل التصحيح تقاوم من بعض مراكز القوى التي كان من الصعب عليها أن تتخلى عن سلطاتها أو تغير أساليبها في العمل، أو أن تقبل العلاقات الجديدة التي يطالب بها الشعب بين الحاكم والمحكوم».

وبرغم أننا نعيش في ظل ظروف النكسة بما تمليه علينا من اعتبارات، وما تضعه على حركتنا من قيود.. وبرغم أن شاغلنا الأول كان الاستعداد لمواجهة عسكرية جديدة مع عدو يحتل أرضنا ويتربص بنا ولا يكف عن تهديدنا في قلب بلادنا.. إلا أنني وجدت أنه لابد من اتخاذ الموقف

[١] مرفق صورة فوتوغرافية للرئيس محمد أنور السادات خلال حرق شرائط التجسس على المواطنين.

الحاسم الذي يلبي هذه الرغبة العميقة لدى الشعب، واثقًا من فطرة جماهيرنا السليمة، ومن التفاف الشعب حول قيادته خلال معركة المصير، كان لابد أن يشعر كل مواطن أنه مسئول عن أقدار بلاده، وأن قضاياه الأساسية تناقش أمامه علانية، وأنه لا توجد وصاية تمارس عليه في الخفاء، كان لابد أن يزول الخوف، وأن تختفي بذور الشك، وأن تتراجع الحزازات والأحقاد، وأن يحس كل فرد أنه آمن على يومه وغده، وعلى نفسه وأهله وماله»[1].

توالت الخطوات التي نتجت بالضرورة عن حركة مايو ١٩٧١: إعلان الدستور الدائم لمصر، وعودة القضاء إلى نصابه بعودة القضاة إلى مقاعدهم محصنين مكرمين، وعودة كل من فُصل أو أُبعد أو أُقصي عن غير الطريق القانوني ليمارس حقوقه كمواطن صالح، وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإنشاء المجلس الأعلى للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة في البلاد، وكل هذا مهَّد لبداية حقبة جديدة.

في السابع عشر من يوليو ١٩٧٢، اتخذ الرئيس السادات قرارًا بطرد عشرين ألف خبير سوفييتي من مصر؛ مما أحدث فجأة تغييرًا في مسرح الأحداث السياسية في الشرق الأوسط.

وبالرغم مما أُثير حول قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر والتساؤلات حول انعكاساته على الدعم السوفيتي لمصر وعلى قدرة الجيش المصري على إدارة معركة، فقد كان خطوة بعيدة الأثر في المسرح الدولي هيأت لمصر في العام التالي أن تكون حرب أكتوبر نصرًا خالصًا لأبنائها.

اعتبر الرئيس السادات هذا القرار أول الخطوات العملية لدخول الحرب، فيقول في مذكراته:

[1] حديث الرئيس السادات إلى جريدة الحوادث اللبنانية ٢٥ ابريل ١٩٧٤- خطب الرئيس محمد أنور السادات، المجلد الثاني- الهيئة العامة للاستعلامات.

«بعد أن أصدرت قرار إنهاء خدمات الخبراء السوفييت، والذي كان فعلًا أول الخطوات العملية لدخول الحرب، لم يفهم أحد ذلك؛ لأنه لم يكن من الطبيعي أن أدخل الحرب وعلى أرضي خبراء عسكريون سوفييت، كما أنني أسقطت حجة إسرائيل التي كانت تضلل بها وهي أنها ستواجه الحرب مع السوفييت لا مع المصريين». ويضيف السادات في سخرية: «والطريف أنه في ذلك الوقت تسرَّب تقرير إلى إسرائيل يقول: إن خروج الخبراء السوفييت جعل الصواريخ المصرية لا قيمة لها ولعلهم اعتمدوا على هذا التقرير».

لقد تمت مسألة إنهاء مهمة المستشارين السوفييت بقرار مصري غير متوقع بدليل أن (هنري كيسنجر) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حينذاك قال: «**لو علمنا بهذا القرار مسبقًا لكنا على استعداد لدفع ثمن له**». والرئيس السادات كان لديه إيمان بأن القرارات غير المتوقعة تحدث ردة فعل بما يشبه الصدمة والتي يكون لها مردود قوي. وإنهاء مهمة الخبراء السوفييت قصرت نتائج المعركة المتوقعة على قدرات وجهود القوات المسلحة المصرية، ولم يجحد السادات قيمة السوفييت بعد نصر أكتوبر، فقد استدعى السفير السوفيتي بعد أيام قليلة من الحرب، وقال له:

«إنني أريد أن أقول لك: إن السلاح السوفيتي هو الذي انتصر في حرب ١٩٧٣».

وخلال سنواته الثلاث الأولى نجح الرئيس السادات في تدعيم الجسور مع الدول العربية المختلفة وفي مقدمتها سوريا التي صار الوضع فيها أفضل كثيرًا منذ تولي حافظ الأسد الرئاسة، والمملكة العربية السعودية التي حرص السادات على بناء علاقات طيبة معها، فلم يكن السادات طرفًا في الخلافات بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز، ولذلك كان سهلًا

عليه أن يقيم علاقات طيبة مع العاهل السعودي؛ وكانت زيارة الملك فيصل لمصر في يونيه ١٩٧١ تدشينًا لتلك العلاقات والتي أثَّرت بدورها بطريقة إيجابية على بقية العلاقات العربية العربية، ولجأ السادات في تحركه هذا إلى الاتصالات واللقاءات الثنائية وليس إلى مؤتمرات القمة والاجتماعات الموسَّعة، ولكنه كان يلجأ إلى اجتماعات أكثر من ثنائية عند الضرورة.

وفي أكتوبر عام ١٩٧٣ قاد السادات مصر والعرب نحو تحقيق أول نصر عربي في جولات الصراع العربي الإسرائيلي، هذا النصر الذي أدى إلى استرداد مصر لجزء من أراضيها المحتلة[١].

لم تكن حرب أكتوبر مجرد معركة خاضتها مصر وحققت فيها أكبر انتصاراتها، وإنما كانت اختبارًا تاريخيًا حاسمًا لقدرة الشعب المصري على أن يحول الحلم إلى حقيقة، ويترجم الأمل المنشود إلى عمل، وأن يفرض على الخبراء والمحللين أن يراجعوا أنفسهم ويعيدوا حساباتهم، وأن يأخذوا بعين الاعتبار أن نتائج المعارك لا تحدد فقط حسبما يتوافر لدى كل طرف من سلاح وعتاد، وإنما تتحدد أساسًا بإرادة الرجال وعزائم الأبطال القادرة على اختراق أضخم الحصون وهز رواسخ الجبال.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس السادات- وفي إطار الترتيبات لحرب أكتوبر وتحرير الأراضي المحتلة- مارس خطة الخداع الاستراتيجي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣، التي كان هو شخصيًا جزءًا منها بإعلانه قرب المعركة أكثر من مرة، والتراجع عن إصدار القرار، وقبوله ضغوط الحركة الطلابية من أجل الحرب، وهذا ما جعل مصداقية قيام الحرب لدى إسرائيل محل شك إلى أن جاءت ساعة المعركة.

[١] مرفق صورة فوتوغرافية لغرفة عمليات حرب أكتوبر بحضور قادة المعركة مع الرئيس أنور السادات.

وفي السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٧٣، وخلال الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب قال الرئيس أنور السادات:

«إن القوات المسلحة المصرية قامت بمعجزة على أي مقياس عسكري، فلست أتجاوز إذا قلت: إن التاريخ العسكري سوف يتوقف طويلًا بالفحص والدرس أمام عملية يوم السادس من أكتوبر سنة ٧٣، حين تمكنت القوات المسلحة المصرية من اقتحام مانع قناة السويس الصعب، واجتياز خط بارليف المنيع وإقامة رءوس جسور لها على الضفة الشرقية من القناة بعد أن أفقدت العدو قدرته وتوازنه في ست ساعات».

ويستطرد السادات في حديث النصر، الذي انتظره شعب مصر ست سنوات فيقول:

«هذه ساعات نعرف فيها أنفسنا ونعرف فيها الأصدقاء، ونعرف فيها الأعداء، ولقد عرفنا أنفسنا، ولقد عرفنا أصدقاءنا، وكانوا بأصدق وأخلص ما نطلب من الأصدقاء، ولقد كنا نعرف عدونا دائمًا ولسنا نريد أن نزيد من أعدائنا، بل إننا لنوجه الكلمة بعد الكلمة والتنبيه بعد التنبيه، والتحذير بعد التحذير لكي نعطي للجميع فرصة يراجعون، ولعلهم يتراجعون، لكننا بعون الله قادرون بعد الكلمة وبعد التنبيه وبعد التحذير أن نوجه الضربة بعد الضربة، ولسوف نعرف متى وأين وكيف إذا أرادوا التصاعد فيما يفعلون، إن الأمة العربية كلها– وأسمح لنفسي أن أعبر عنها– لن تنسى مواقف هذه الساعات، إن الأمة العربية لم تنسَ أصدقاء هذه الساعات الذين يقفون معها، ولن ننسى أعداء هذه الساعات الذين يقفون مع عدونا. «ربنا كن لنا عونًا وهدى.. ربنا وبارك لنا في شعبنا وأمتنا.. ربنا إنك وعدت ووعدك الحق «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم»[١].

[١] جريدة الأهرام المصرية ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، خطاب الرئيس السادات في الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب.

كان هذا الإنجاز الرائع عملًا جماعيًا شارك فيه كل مصري ومصرية، وتحمَّل مسئوليته الكبرى الرئيس محمد أنور السادات، والذي كان قائدًا وطنيًا من أصلب وأشجع من أنجبتهم أرض مصر العريقة، وهذا ما سوف يسجل التاريخ دائمًا للسادات، شجاعة إصدار القرار في وقت غابت فيه الشجاعة عن الجميع.. كان عبور قناة السويس إنجازاً عسكريًا بكل المقاييس، وكان تخطيطًا مصريًا صميمًا حققته القوات المسلحة المصرية الباسلة بالتخطيط السليم والإعداد العلمي القائم على أحدث فنون العصر. وتم هذا في ظل ظروف قاسية في ساحة البذل والعطاء، وكان رأي السوفييت أن عبور العائق المائي الواسع هو عملية من الصعب حدوثها بما فيه من تيارات شديدة، بالإضافة إلى استحالة تحطيم خط بارليف والاستيلاء عليه.

لقد نجحت حرب أكتوبر في تأكيد القدرة المصرية، وفي أن تفرز العديد من المؤثرات الإيجابية، فرضت ولا تزال تفرض آثارها حتى يومنا هذا.

وفي غمرة الفرحة بالنصر العظيم، ومن قمة الغلبة في الحرب المصرية العربية الباسلة نادى أنور السادات بالسلام، ودعا العالم كله إلى مؤازرة تطلعه إلى سلام دائم في الشرق الأوسط بعد حروب استنزفت دماء وأموال وجهود شعوب المنطقة، ففي ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ عقد الرئيس أنور السادات أول مؤتمر صحفي عالمي بعد الحرب ليعرض فيه الموقف العام ويرسم أولى خطى السلام.. قال فيه:

«إن الأمة العربية كلها تقف اليوم للدفاع عن مقدساتها، وإن من حقها أن تشترك في صنع سلام حقيقي لا يفرض عليها بقوة السلاح، إن السلام الذي نتحدث عنه ليس حلًا جزئيًا أو منفردًا لمصر، فإن الأرض المصرية هي الأرض السورية، هي حقوق الشعب الفلسطيني، إن الأمة العربية وهي تستخدم سلاح البترول لا توجه هذا السلاح ضد أي شعب من الشعوب، ولكنها تقول: إنها تريد حقها في الحياة»[1].

[1] جريدة الأهرام المصرية ١ نوفمبر ١٩٧٣، المؤتمر الصحفي العالمي للرئيس السادات.

والمتفحص لحديث أنور السادات منذ وفاة جمال عبد الناصر يجد أنه يركز على شيئين: الديمقراطية والمعركة.

لقد استغرق إعداد الدولة للحرب ست سنوات كاملة هي الفترة التي انقضت بين النكسة الموجعة والانتصار العظيم، وتمثلت في إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة بناء المواقع التي دمرتها حرب يونيه ١٩٦٧ بإيقاع سريع متواصـل، وقاد هذا العمل البطولي الرئيس الراحـل جمال عبد الناصر واستكمله خليفته الرئيس السادات وحولهما كوكبة من القادة والمقاتلين الأشداء وعدد لا يحصى من المدنيين الذين جندوا أنفسهم للهدف الأسمى والإعداد للمعركة الفاصلة.

إلى جانب بناء القوات المسلحة كان العمل يمضي على قدم وساق وبنفس الهمة على المسرح السياسي الدولي وعلى المسرح الداخلي الذي بدأ يتململ تحت وطأة الجو القاتم الناتج عن الهزيمة المهينة وتداعياتها على مختلف الأصعدة.

لقد بذلت جهود مكثفة لكسر حلقة اللا سلم واللا حرب، وذلك في الفترة منذ تولي السادات رئاسة الجمهورية وحتى نشوب حرب أكتوبر. وهي مرحلة صعبة لم تكن التوازنات الدولية فيها تسمح بتوليد ضغوط كافية للتوصل بالطرق السلمية إلى تسوية مقبولة خاصة إزاء التعنت الإسرائيلي، والمساندة الكاملة لها من جانب الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا فضلا عن أن صدمة الهزيمة قد صاحبها على المسرح العالمي صورة ظالمة نسبت إلى مصر- ضحية العدوان- مسئولية اندلاع الحرب، فكان عليها القيام بإعادة تصحيح الصورة وتجسيد الحقائق لتحويل الرأي العالمي إلى الموقف المنصف وتأكيد حقها في استرداد أراضيها بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك شرعية اللجوء إلى العمل العسكري إذا فشلت الوسائل السلمية في إجلاء المعتدي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ تحقق نصر أكتوبر بدأ السادات في إعادة صياغة أُسس نظام حكمه بشكل مخالف إلى حد كبير للأسس التي كان يستند عليها الحكم خلال العهد الناصري، فصدرت ورقة أكتوبر في الذكرى الأولى للانتصار الكبير ١٩٧٤، وقد حدد الرئيس السادات أهداف ورقة أكتوبر في عشرة أهداف:

١. التنمية الاقتصادية بمعدلات تفوق كل ما حققناه حتى عام ١٩٧٤.

٢. الإعداد لمصر عام ٢٠٠٠ حتى توفر أسباب استمرار التقدم للأجيال المقبلة.

٣. الانفتاح الاقتصادي في الداخل والخارج الذي يوفر كل الضمانات للأموال التي تستثمر في التنمية.

٤. التخطيط الشامل والفعَّال والذي يكفل بالعلم تحقيق الأهداف العظيمة للمجتمع.

٥. دعم القطاع العام وترشيده وانطلاقه تمكينًا له من قيادة التنمية.

٦. التنمية الاجتماعية وبناء الإنسان.

٧. دخول عصر العلم والتكنولوجيا.

٨. التقدم الحضاري القائم على العلم والإيمان.

٩. المجتمع المفتوح الذي ينعم برياح الحرية.

١٠. المجتمع الآمن الذي يطمئن فيه المواطن على يومه وغده.

obeikandl.com

وفي الخامس من يونيه عام ١٩٧٥، وفي احتفال عالمي بمقر هيئة قناة السويس بالإسماعيلية وقف الرئيس أنور السادات ليعلن للعالم كله إعادة افتتاح قناة السويس مرة أخرى للملاحة البحرية وجاء في كلمته:

"سجل التاريخ الحديث أن قناة السويس أُغلقت أكثر من مرة، آخرها في الخامس من يونيه ١٩٦٧ نتيجة العدوان الإسرائيلي على أرض مصر وسلامتها لكن بإذن الله وبتوفيق منه، وأمام العالم أجمع أعلن أن قناة السويس المصرية قد تم تطهيرها كاملة من العدوان الإسرائيلي بعد العبور المجيد في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ومعارك التحرير والكرامة، وأصبح طبيعيًا أن يكمل هذا الشريان المصري الحيوي مسيرة العبور في سبيل سعادة الأسرة الإنسانية ورخائها، وأن يواصل رسالته العالمية في الربط بين أطراف العالم كلها والشعوب وتعميق التبادل والتفاعل بين الأمم والشعوب"[١].

وبافتتاح قناة السويس وتعمير مدن القناة وإعارة المهجرين لمدنهم أكد السادات مرة أخرى على سياسة السلام التي نهجها منذ توليه حكم مصر.

وفيما يبدو أن الرئيس السادات في ظل شغفه بالصياغات الجديدة أحس أن التحولات التي تقع في الإطار الاقتصادي في اتجاه التعددية لابد أن يصحبها تعددية موازية على المستوى السياسي، وبالتالي ضرب فكرة التنظيم السياسي الواحد، وفي سياق ذلك دعا الرئيس السادات إلى إنشاء منابر سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي وحددها لتمثيل اليمين والوسط واليسار، وأعلن في افتتاح دورة مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦ قرار تحويل المنابر إلى أحزاب وقال في خطابه أمام مجلس الشعب:

[١] جريدة الأهرام المصرية ٦ يونيو ١٩٧٥، كلمة الرئيس محمد أنور السادات في الاحتفال بافتتاح قناة السويس.

"استئنافًا للمسيرة التي عاهدت الله والشعب عليها نحو الديمقراطية السليمة اتخذت قرارًا شكلته وأملته معركتكم الانتخابية وما أبرزه فيها الشعب من إرادة قرار سيظل تاريخيًا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر في أولى دوراته التشريعية. هذا القرار هو أن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة ابتداءً من اليوم إلى أحزاب، إن هذا القرار ينطوي على تحول أعمق مما يبرز منه، على مسئوليات أكثر مما ترى العين في النظرة الأولى" [1]، ثم صدر قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لينص في المادة رقم (١٥) على حق كل حزب في إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه دون التقيد بالحصول على ترخيص.

وكان من أصعب المواقف التي واجهت الرئيس السادات خلال فترة حكمه مظاهرات وأحداث ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ والتي نتجت عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها الرئيس السادات في إطار ورقة أكتوبر، والتي من شأنها تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد القطاع الخاص، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية مثل الدقيق والزيت والسكر، مما حدا بطبقات من الشعب المصري للقيام بمظاهرات في يناير ١٩٧٧ ضد ارتفاع الأسعار، أدت بالرئيس السادات إلى التراجع عن إجراءاته.

وفي الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩٧٧ خطا الرئيس أنور السادات خطوة أذهلت العالم؛ وخلال افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الشعب تقدم السادات بمبادرته التاريخية للذهاب إلى القدس بهدف تخطي كل العقبات الإجرائية العقيمة التي عطلت مسار التسوية وإزالة عقدة الخوف وعامل الشك والمرارة وتأكيد جدية العرب في مسعاهم للسلام، ووقف السادات في مجلس الشعب ليقول:

[1] جريدة الأهرام المصرية ١٢ نوفمبر ١٩٧٦، خطاب الرئيس السادات في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب الجديد.

"لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب وعلى مسمع من شعبنا وعلى مسمع من أمتنا العربية سمعتموني أقول: إنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان هذا ما يحمي أن يجرح – مش أن يقتل – أن يجرح عسكري أو ضابط من أولادي، وأنا أقول فعلا إنني مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وستدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم"[1].

وتكتسب زيارة السادات إلى القدس[2] هذا البعد التاريخي الحاسم من أنها تعبِّر عن أول مواجهة لتحدٍّ حقيقي يرتبط بعملية صنع السلام في المنطقة، فليس هناك شك في أن تلك المبادرة قد مثَّلت نقطة تحول هامة في أساليب العلاقات الدولية التي تعتمد على الاتصالات الشخصية للزعماء والقادة ليس فقط مع الحلفاء والأصدقاء، ولكن كذلك مع الخصوم والأعداء، ولذلك فقد وصف العديد من المعلقين هذه الرحلة بأنها "ثورة دبلوماسية" مثلت تطورًا جديدًا في التعامل الدولي والقواعد الدبلوماسية، وواقعة ليس لها أي سابقة في التاريخ الدبلوماسي الحديث، فلأول مرة يذهب رئيس دولة إلى الدولة المعادية ويُستقبل مثل هذا الاستقبال الرسمي، وتخرج مئات الألوف من المواطنين لتستقبله وترحب به، ثم يقوم هو بطرح وجهات نظره بوضوح وصراحة على الشعب من خلال البرلمان والأحزاب ووسائل الإعلام كلها، ثم يدخل في حوار ساخن مع قادة السياسة والرأي ورجال الفكر يقارعهم الحجة بالحجة، ويطرح عليهم وجهة نظره المخالفة بثبات وشجاعة، وبأسلوب حضاري مبعثه الرغبة الصادقة في كسر الجمود وفتح الطريق نحو السلام ووقف نزيف الدم، وتحقيق الآمال المشروعة للشعب المصري والشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والأمة العربية.

ووقف السادات في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان الإسرائيلي) ليقول:

---

[1] جريدة الأهرام المصرية ١٠ نوفمبر ١٩٧٧، خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح دورة الانعقاد الثاني لمجلس الشعب.
[2] مرفق صورة فوتوغرافية للرئيس أنور السادات خلال زيارته إلى القدس.

"أيها السيدات والسادة: إن في حياة الأمم والشعوب لحظات، يتعين فيها على هؤلاء الذين يتّصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة أن ينظروا إلى ما وراء الماضي، بتعقيداته ورواسبه، من أجل انطلاقة جسور نحو آفاق جديدة، وهؤلاء الذين يتحملون، مثلنا، تلك المسئولية الملقاة على عاتقنا هم أول من يجب أن تتوافر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية التي تتناسب مع جلال الموقف. ويجب أن نرتفع جميعًا فوق جميع صور التعصب، وفوق خداع النفس، وفوق نظريات التفوق البالية. فمن المهم ألا ننسى أبدًا أن العصمة لله وحده"[1].

ويمكن أن نوجز أبرز الحقائق التي عرضها الرئيس أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي:

- أن دعوة السلام العادل، المبني على احترام قرارات الأمم المتحدة.. أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وتعبيرًا واضحًا عن إرادة المجتمع الدولي سواء في العواصم الرسمية التي تصنع السياسة والقرار أو على مستوى الرأي العام الشعبي، الذي يؤثر في صنع السياسة واتخاذ القرار.

- أن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقف ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا تملك كل مقومات القوة والاستقرار، ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام، صادرة عن إدراك حضاري بأنه لكي نتجنب كارثة محققة، علينا وعليكم وعلى العالم كله إقرار سلام دائم وعادل، لا تزعزعه الأنواء، ولا تعبث به الشكوك، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النويا.

- أن اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل ليس واردًا في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بينها أو بين أي دولة من دول المواجهة وإسرائيل فإنه لن يقيم السلام العادل الدائم في المنطقة كلها، بل أكثر من ذلك فإنه لو تحقق السلام

[1] جريدة الأهرام المصرية ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧، خطاب الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي.

بين دول المواجهة كلها وإسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم العادل الذي يلح العالم كله اليوم عليه.

- أننا لا نسعى كذلك إلى سلام جزئي بمعنى إنهاء حالة الحرب في هذه المرحلة، ثم نرجئ المشكلة برمتها إلى مرحلة تالية.

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧.

- حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة عن طريق إجراءات يتفق عليها تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية.

- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

وكتبت مجلة نيوزويك الأمريكية في عدد خاص بمناسبة انتهاء عام ١٩٧٧ **"إن رحلة الرئيس السادات للقدس كانت اجتيازاً لسنوات من الكراهية والعنف. وإن الرئيس السادات قد أسر خيال العالم، وقام بحملة شخصية لكسر الجمود في قضية الشرق الأوسط، وفي اللحظة التي صافح فيها الرئيس السادات مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي فإن الحرب بين إسرائيل والعرب أصبحت تبدو مستحيلة"**. بهذه الكلمات عبَّرت مجلة نيوزويك عن تقديرها لمبادرة الرئيس السادات، واعتبرتها أهم رحلة في القرن العشرين.

ومن تعليقات الكتاب والمفكرين عن المبادرة، هذه الكلمات التي كتبها "كلود بونجان" و"ماري كلود دي كامب"، عن المبادرة بقولهما:

"لقد أحدث السادات في الشعب الإسرائيلي ما يشبه التنويم المغناطيسي، فطوال ٤٤ ساعة من الزيارة لبث الإسرائيليون مسمرين بلا حراك أمام شاشات التليفزيون، مبهورين برؤية هذا الرجل ذي البشرة السمراء، عدوهم اللدود، يزور قبر الجندي المجهول، ويضحك مع جولدا مائير، ويتبادل العبارات المهذبة مع موشي ديان، فكان لهذه الصورة الخارقة أثرها العميق في الشعب الإسرائيلي.. وقد امتد الأثر إلى كل العالم.. الذي لم يعد يجد الفرصة للتساؤل، فهو أمام فارس مغوار، يتحدث بلغة جديدة يحطم فيها منطق السياسة الكلاسيكي، وينبذ الكراهية، ويتجه بقلب مفتوح وفكر مفتوح للسلام، ويقدم يده إلى أبعد الحدود من أجل إحلال السلام، العادل والشامل".

أما ردود الفعل العربية تجاه زيارة الرئيس السادات للقدس فقد تباينت واختلفت كثيرًا، فتراوحت بين التأييد والتحفظ والرفض، وكانت الأطراف المؤيدة هي: عمان، والسودان، والصومال، واليمن الشمالية، التي تبنت الموقف المصري وباركت رحلة الرئيس السادات، ودعت الأطراف العربية الأخرى إلى تفهم أسباب التحرك المصري ونتائجه، بينما تحفظت كل من: السعودية، والأردن، وتونس، ولبنان، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، واهتمت هذه الدول بأن تلعب دور الوسيط لتطويق واحتواء الخلافات العربية الناجمة عن الزيارة، أما مجموعة الرفض فقد ضمت العراق، وليبيا، والجزائر، وسوريا، واليمن الجنوبية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد قامت هذه المجموعة بعقد مؤتمر لها في طرابلس بليبيا في أوائل ديسمبر ١٩٧٧، وقد جاء في بيان طرابلس أن الزيارة تشكل انتهاكًا لمبادئ ومقررات مؤتمرات القمة العربية، وخروجًا على وحدة الصف العربي، وخرقًا لميثاق جامعة الدول العربية، وإخراجًا لمصر من جبهة الصراع مع العدو الصهيوني.

من الواضح أن معظم الاعتراضات اهتمت بالشكل دون الجوهر، وركزت على إهالة الاتهامات دون ضابط أو رادع من ضمير يحاول أن يطرح القضية في قالب موضوعي بعيدًا عن المزايدات التي تتهم مصر بدفع العرب نحو الاستسلام، ولم يقتصر رد فعل قوى الرفض على إبداء المعارضة والنقد الحاد على المستوى الرسمي والإعلامي، إنما أخذ بعضها على عاتقه تدعيم موقف الرفض داخل المنطقة العربية وتنسيق المواقف مع الاتحاد السوفيتي.

في أوائل أغسطس ١٩٧٨، قام سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية بزيارة مصر وإسرائيل من أجل طرح فكرة اجتماع قمة ثلاثي يتم عقده في الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قضية السلام، وقد تم الاتفاق في هذه الزيارة على عقد مؤتمر كامب ديفيد، وكانت وجهة نظر مصر أن الهدف الرئيسي من استمرار المفاوضات ينبغي أن يكون هو تحقيق السلام الدائم العادل، وذلك حتى لا تكون عملية استمرار المفاوضات مجرد هدف في حد ذاته. ذلك أن الرئيس السادات حينما ذهب إلى القدس لم يذهب على أساس واهم.. أو كخطوة تكتيكية.. لقد كانت خطوة استراتيجية نابعة من مسار استراتيجي، قصد بها عبور حاجز الشك، ووضع الإسرائيليين في إطار سليم من العقل لمناقشة قضايا السلام على أساس من الأمن المتبادل، وليس على أساس الاحتفاظ بالأرض المحتلة.

ولم يكن غريبًا أن تصادف المباحثات الكثير من العقبات والعراقيل في كامب ديفيد، فقد فجَّرت المباحثات تراكمات ورواسب سنوات طويلة من الصراع العربي الإسرائيلي، هي إفراز ونتاج حروب متتالية خاضها العرب مع إسرائيل، منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣، لكن اشتراك الولايات المتحدة في المباحثات كان له الدور الفعَّال في نجاح المباحثات.

وفي كامب ديفيد[١] وضع الرئيس السادات مبادئ السلام واضحة جلية من أجل التحرير الشامل لكل شبر من الأراضي العربية، ومن المكاسب التي حققتها كامب ديفيد الموافقة على الحكم الذاتي للسكان الذين يعيشون في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإقرار حق الفلسطينيين في إقامة وطنهم، وإلزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة على كل الجبهات..

كما أعلن الرؤساء الثلاثة الذين وقعوا على اتفاقية كامب ديفيد[٢]، عن مصر وإسرائيل وأمريكا، أنهم متفقون على أن السلام لكي يكتب له البقاء يجب أن يشمل كافة أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، بل إن المؤتمرين في كامب ديفيد بدءوا بدعوة كل الأطراف في النزاع للمشاركة في المفاوضات إيمانًا منهم بأن هذا يحل الأزمة من جذورها وبعمق، فليس هناك من سبيل للوصول إلى حل إلا بالتفاوض والمباحثات.

وما كانت مباحثات كامب ديفيد إلا ورقة عمل كما أكد الرئيس السادات أكثر من مرة، للوصول بأزمة الشرق الأوسط إلى اتفاق يضمن الحل الشامل العادل... وقد كانت مباحثات كامب ديفيد هي الطريق الرئيسي للاتفاق وتوقيع معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩، هذه المعاهدة التي أكدت على الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط.

وقد تحدث الرئيس السادات طويلًا عن الاستراتيجية التي حكمت مسار محادثات كامب ديفيد، فقال: إنها كانت تسير في خطين متوازيين:

أولا: اتفاق إطار السلام الذي يضع الأسس لاتفاق سلام مع جميع الأطراف العربية... سوريا، الأردن، مصر، لبنان، الفلسطينيين.

[١] مرفق صورة فوتوغرافية للرئيس السادات والرئيس الأمريكي جيمي كارتر خلال مفاوضات كامب ديفيد.
[٢] مرفق صورة فوتوغرافية لمراسم التوقيع على إطار كامب ديفيد للسلام سبتمبر ١٩٧٨.

ثانيا: اتفاق سلام يصلح أساسًا للمباحثات بين مصر وإسرائيل من أجل توقيع معاهدة السلام.

وقد أكد السادات أن أسس هذه المفاوضات هي نفس الأسس التي من الممكن أن تحكم المفاوضات بين إسرائيل وسوريا بالنسبة للانسحاب من الجولان، فما يسري على سيناء يسري على الجولان أوتوماتيكيًا، أما الأردن فقد دُعيت للاشتراك.

وليس هناك أدنى شك في أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد شكلت منطلقًا لمرحلة جديدة لمصر والعرب ولمنطقة الشرق الأوسط عامة، لا تزال نتائجها مستمرة حتى يومنا هذا، فنجد أن المعاهدة حققت لمصر العديد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة؛ فقد أدت المعاهدة إلى انسحاب إسرائيلي كامل من شبه جزيرة سيناء، وعودة السيادة المصرية على كامل ترابها، وإزالة الوجود الإسرائيلي منها، ومن الأهداف غير المباشرة هو إحداث متغيرات هامة في العقيدة التي غرسها أول رئيس وزراء لإسرائيل بن جوريون في المؤسسات العسكرية والقيادات السياسة الإسرائيلية، حين ترك دولة إسرائيل منذ قيامها دون أن يحدد لها حدودًا، وأطلق كلمته الشهيرة "إن حدود إسرائيل هي حيث يقف جنود إسرائيل"؛ فلأول مرة تعترف إسرائيل بأن لها حدودًا دولية هي الحدود المشتركة بينها وبين مصر، أما باقي حدود إسرائيل فهي تعتبرها أمرًا ما يزال خاضعًا للمساومة والتفاوض سواءً بالنسبة لحدودها مع سوريا عبر هضبة الجولان المحتلة، أو باقي الأراضي المحتلة.

لقد أكدت معاهدة السلام مع إسرائيل أن السلام لا يعني تنازلًا عن السيادة، وأن مرونة الحركة لا تمثل تراجعًا، فالمناورة والحركة غير المباشرة مطلوبة في ظروف التفاوض، ولكن ذلك كله لم يكن يعني خروجًا عن المسار أو انحرافًا عن الهدف، كذلك فإن السلام إنما يحافظ على الاستقلال السياسي، ولا يؤثر على الالتزامات الدولية والإقليمية، وقد أكدت كذلك أن الاعتراف بإسرائيل كدولة قائمة ولها حق استمرار الوجود، كأمر واقع يصعب تغييره، لا يعني إعطاءها أي حق في التوسع في الأراضي العربية المجاورة.

إن تحول الدور الأمريكي في عملية السلام من دور الوسيط إلى دور الشريك الكامل كان نجاحًا كبيرًا للسياسة المصرية، أتاح الفرصة لإمكان إشراكها بقوة في مرحلة السلام الشامل، وإذا كانت الولايات المتحدة تلعب حاليًا الدور الرئيسي في دفع وتوجيه عملية السلام نحو الحل الشامل، فذلك يعود إلى الجهد الكبير الذي بذلته مصر خلال السبعينيات لتطوير الدور الأمريكي عن اقتناع بأن ٩٩٪ من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة هي التي تزود إسرائيل بالخبز والماء والمدفع والطائرة، فهي شريان الحياة بالنسبة لإسرائيل، لقد دعمت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التطور الهائل الذي حدث لدى الرأي العام العالمي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تجاه القضية الفلسطينية، والنظر إليها على أنها قضية شعب له الحق في الحياة والوجود ، والحصول على وطن، بعد أن كان يعتبرها قضية لاجئين يحتاجون إلى المأوى والطعام.

ولا شك أن وجود علاقة سلام بين مصر وإسرائيل قد أتاح لمصر مقدرة عالية على ممارسة العمل السياسي على نطاق واسع، وفتح أمام الدبلوماسية المصرية مجالات للعمل والحركة بفاعلية على صعيد العلاقات الدولية.

وفي عام ١٩٧٨ حصل الرئيس السادات على جائزة نوبل للسلام، فقد أجمعت كل الأوساط السياسية في أعقاب نوفمبر ١٩٧٧ –أي بعد زيارة السادات للقدس– على أنه رجل السلام للعام، وكان من الطبيعي لذلك أن يفوز بالجائزة، وكان الترشيح لجائزة نوبل، في البداية، قد تم في سبتمبر ١٩٧٨ وزكّى الترشيح اليابان، والنرويج، والسويد، وإنجلترا ، والولايات المتحدة، وقد صرحت رئيسة لجنة نوبل "أورس ليونيز" ، وهي في نفس الوقت نائبة رئيس حزب العمل الحاكم في النرويج ورئيسة لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان النرويجي آنذاك بأن: **"الرئيس المصري محمد أنور السادات كان متوقعًا أن يفوز بالجائزة الكبرى؛ لأنه خطا الخطوات الأولى في طريق السلام بسفره للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، وبمواقفه الشجاعة والجريئة من أجل السلام"**.

وعندما أعلن فوز الرئيس السادات بجائزة السلام، اعتبرها كل إنسان في العالم يتطلع إلى السلام تأكيدًا لأحلامه ومطامحه من أجل مزيد من السلام. وأعلن العالم أجمع عن سعادته وفرحته بمنح الجائزة للرئيس السادات، وخصصت صحف ومجلات العالم افتتاحياتها حول هذا الحدث العظيم، كما خصصت إذاعات العالم وشاشاته الصغيرة تعليقاتها على النبأ، وأجمعت وكالات الأنباء العالمية على أن السادات **"هو المحارب الذي يقيم السلام في الشرق الأوسط"**، وأعلنت الشخصيات السياسية والفكرية والأدبية فرحتها، وعلقت على هذا الحدث الجليل..

ففي لندن كتبت صحيفة الـ (تايمز) تقول:

"إن حصول السادات على جائزة السلام تأكيد لمنطق السلام وانتصاره.. وقد كان للرئيس المصري مبادرته الجريئة والشجاعة في انتصار وتعميق هذا الخط".

كما كتبت صحيفة (الجارديان) تقول:

"إن السادات يستحق الجائزة عن جدارة، فلقد كانت مبادرته للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ تتسم حقًا بالشجاعة فهي أكثر الخطوات خيالًا في السلام العالمي، خلال عام ١٩٧٧، بل وفي الأعوام الأخيرة.. إننا نصفق مرتين أو ثلاثًا لفوز السادات بالجائزة".

وقد عرضت كبريات محطات التلفاز، خاصة دول أوروبا والولايات المتحدة، فيلمًا وثائقيًا عرض جهود الرئيس السادات من أجل السلام بدءًا من زيارته للقدس عام ١٩٧٧، وخطابه التاريخي أمام الكنيست الإسرائيلي والمباحثات المصرية الإسرائيلية في الإسماعيلية، إلى نهاية عام ١٩٧٨، وما تلا ذلك من جهود بلغت ذروتها باجتماعات القمة في كامب ديفيد الذي أسفر عن معاهدة السلام..

وقد علقت صحيفة "أربيو ريلات" الناطقة بلسان حزب العمل النرويجي الحاكم في ذلك الوقت على منح الجائزة للسادات بقولها:

"إن منح جائزة السلام للرئيس المصري محمد أنور السادات قرار شجاع وحكيم؛ فجهوده من أجل السلام تجعله يستحق الجائزة عن جدارة".

وكتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول:

"إن منح الرئيس المصري محمد أنور السادات الجائزة كان شيئًا متوقعًا ومنتظرًا، كنوع من تقدير الجهود العظيمة والبطولية لدوره المبدع من أجل إنهاء الحروب في الشرق الأوسط، ومن أجل السلام الشامل على الأرض العربية.. وخطوة الرئيس المصري للقدس، ومبادرته الشجاعة، كانت البداية الحقيقية في طريق هذا السلام".

وفي روما أعلن الرئيس الإيطالي ساندرو برنين **"أن منح جائزة السلام للرئيس السادات يكلل جهوده المثمرة التي تحملها وخاضها من أجل السلام، وحصول الرئيس المصري على جائزة السلام مصدر سعادة حقة لي وللشعب الإيطالي، فالجزاء للجهود مثمر، وهذا يعطي الآمال في المستقبل، ويعطي الإحساس بالتفاؤل في عالم بلا حروب؛ فالشرق الأوسط قد مر بحروب صعبة لمدة ثلاثين عامًا أرهقته وأتعبته طويلا".**

وقال برونو كرايسكيى مستشار النمسا في حديث تليفزيوني معلقًا على هذا الحدث:

"إن منح جائزة للسلام للرئيس السادات بمثابة دافع عظيم لمواصلة الجهود لتحقيق السلام الشامل. لقد قام السادات بمخاطرة عظيمة من أجل السلام".

بينما قال هيلموت شميث مستشار ألمانيا الغربية:

"الجائزة تأكيد لمسيرة السلام، والسعي للتوصل إلى نتائج ناجحة، من أجل السلام.. والرئيس المصري محمد أنور السادات جدير حقًا بهذه الجائزة".

بشكل أو بآخر كان حصول الرئيس السادات على جائزة نوبل للسلام موضع تقدير وحفاوة مختلف المفكرين والساسة والزعماء والكتَّاب في كل مكان في العالم، وقد تسلَّم السادات الجائزة والميدالية الفضية من المهندس سيد مرعي الذي كان قد تسلمها في احتفال ضخم في أوسلو نيابةً عن الرئيس السادات.

وأمام أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطني قال السادات وهو يتحدث عن الجائزة:

"إنني سعيد جدًا بحصولي على الجائزة، إن القيمة المادية للجائزة أعطيها لميت أبو الكوم لتطوير القرية، أما القيمة المعنوية للجائزة وكل ما وراءها من مغزى ومعنى، فهو حرص العالم وتقديره للشعب المصري الذي وقف وراء المبادرة. إن العالم وقف مبهورًا بموقف الشعب المصري. إني أشكر لجنة نوبل للسلام، ولكن لكي أكون منصفًا، فإني أقول: إن هناك جنديًا مجهولا عمل ويعمل بكل طاقاته وقدراته برغم منصبه الخطير، وهو الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. إن الرئيس الأمريكي والشعب الأمريكي احتضنوا المبادرة.. وإن الشعوب في أوروبا الغربية: إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا ومئات الملايين من جميع شعوب العالم أيدوا مصر.. إني أهدي لهم جميعًا هذا التكريم العالمي".

وجـاءت سنة ١٩٨١ ملبَّدة بالغيوم؛ حيث سيطرت على تلك السنة أحداث جسام كان أبرزها أحداث الفتنة الطائفية والزاوية الحمراء، يوليو ١٩٨١ وتبعاتها على الساحة المصرية الداخلية ارتفاع أصوات النقد والمعارضة لسياسات الرئيس السادات؛ حيث بلغت الأحداث ذروتها في شهر سبتمبر ١٩٨١؛ حيث قرر الرئيس السادات أن يضع نهاية لتلك الحالة من التمرد والعصيان؛ حيث اتخذ مجموعة من القرارات ضد معارضي سياسة السلام التي انتهجها (اعتقالات سبتمبر ١٩٨١).

وفي ظهر يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ طُويت صفحة من تاريخ مصر، حيث انتهت حياة الرئيس محمد أنور السادات؛ فلم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا اليوم الذي يحتفل فيه الرئيس السادات بذكرى انتصاره سيكون هو ذاته يوم اغتياله، ففي صباح ذلك اليوم الثلاثاء السادس من أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨١، استيقظ الرئيس السادات من نومه مبكرًا في الثامنة والنصف صباحًا استعدادًا للعرض العسكري الذي تعود أن يحضره كل عام مرتديًا بدلته العسكرية المميزة، ووضعت السيدة جيهان الحفيدة (ياسمين) في السرير، ودوت ضحكاتها وهي تحاول جذب شاربه، وقبل أن يغادر السادات الفراش وضع يده على جرس قريب منه، وضغط عليه لتبدأ طقوس الصباح: نظرة سريعة على صحف الصباح مع كوب من الشاي – التمرينات الرياضية التي تعقبها جلسة تدليك وحمام دافئ، استقبل بعض الاتصالات التليفونية التي لم تخرج عن التهنئة بذكرى يوم العبور، ثم تناول الإفطار الأخير. وفي ذلك الصباح كان الرئيس السادات رائق المزاج وكانت حالته الصحية جيدة للغاية، هذا ما قاله طبيبه الخاص بعد أن أجرى الكشف اليومي عليه، بعد ذلك بدأ في ارتداء ملابس القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهبط إلى الدور الأول ليجد النائب محمد حسني مبارك ووزير الدفاع الفريق محمد عبد الحليم أبو غزالة في انتظاره، وفي تمام الساعة العاشرة تحرَّك موكب الرئيس السادات متجهًا إلى مبنى

وزارة الدفاع بكوبري القبة، وهناك التقى بكبار قادة القوات المسلحة، وهو لقاء كان ينتهي غالبًا بصورة تذكارية، وفي الساعة الحادية عشرة خرج موكب الرئيس من مبنى وزارة الدفاع في طريقه إلى النصب التذكاري للجندي المجهول، أمام المنصة في مدينة نصر، ونزل الثلاثة وتوجهوا إلى نصب الجندي المجهول، ووضعوا على رخامه باقة من الزهور وقرءوا الفاتحة، ثم توقفوا أمام المنصة وتوجهوا إلى مقاعدهم وعزفت الموسيقى السلام الجمهوري.. كان الرئيس السادات يجلس كالعادة في الصف الأول ومعه كبار المدعوين والضيوف؛ على يمينه جلس نائبه حسني مبارك[1]، ثم الوزير العماني شيب بن تيمور، وهو وزير دولة في سلطنة عمان، وكان مبعوث السلطان قابوس الذي كان الحاكم الوحيد بين الحكام العرب، الذي لم يقطع علاقته بمصر، ولا بالسادات بعد زيارته للقدس ومعاهدة كامب ديفيد، وبعد الوزير العماني جلس ممدوح سالم مستشار رئيس الجمهورية الذي كان من قبل رئيسًا للوزراء، والذي كان أول وزير للداخلية بعد سقوط (مراكز القوى) وحركة ١٥ مايو ١٩٧١، وفي الصف الثاني خلف الرئيس السادات مباشرة كان يجلس سكرتيره الخاص فوزي عبد الحافظ، والذي كان يعمل معه منذ عام ١٩٥٤ فهو في الأصل ضابط شرطة عين لحراسة القائم مقام أنور السادات أيام محكمة الثورة، ومنذ ذلك الحين وهو معه لم يفارقه.

بدأ العرض العسكري بداية تقليدية..

طوابير من جنود وضباط الأسلحة المختلفة، حملة الأعلام، طلبة الكليات العسكرية بالونات وألعاب نارية في السماء، ثم جاء دور طائرات الفانتوم، وراحت تشكيلاتها تقوم ببعض الألعاب البهلوانية، وتنفث سحبًا من الدخان الملوَّن، وفي نفس الوقت، قال المذيع الداخلي:

"والآن تجيء المدفعية".

[1] مرفق صورة فوتوغرافية للرئيس السادات ونائبه محمد حسني مبارك خلال العرض العسكري أكتوبر ١٩٨١.

فتقدم قائد طابور المدفعية لتحية المنصة، وهو محاط بعدد من راكبي الموتوسيكلات وأمام الرئيس ونائبه ووزير الدفاع وكبار القادة والضيوف، وكاميرات التليفزيون توقف فجأة أحد هذه الموتوسيكلات، الذي أصيب بعطل مفاجئ، غير متوقع، لم يتوقف قائد الطابور، حتى لا يرتبك من يتبعونه، وترك قائد الموتوسيكل يتصرف بمفرده، وكان أن نزل الرجل من فوق الموتوسيكل وراح يدفعه بيديه إلى الأمام. مر الحادث بسلام..

وساهمت في ذلك تشكيلات الفانتوم التي كانت لا تزال في السماء، وتسرق أنظار ضيوف المنصة، الذين راحوا يستمتعون ببراعة الطيارين الذين يقودونها، وبينما الطائرات في الجو كان طابور من عربات المدفعية الثقيلة يتقدم بقرب المنصة الرئيسية، وفجأة ارتجت إحدى العربات، وانحرفت إلى اليمين قليلًا، وتصور الحاضرون أن السيارة أصابها عطل كما أصاب الموتسيكل، وعندما نزل منها ضابط تصوروا أنه سيسعى لإصلاحها، كما حدث من قبل في عروض عسكرية سابقة أقيمت في عهدي عبد الناصر والسادات، وكانت المفاجأة وجاء وصفها وفق محاضر التحقيق كالتالي[1]:

"إن وجيز الواقعة كما كشف عنها التحقيق: أنه في حوالي الساعة ١٢,٣٠ من يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١، وأثناء مرور العربات (الكراز) قاطرات المدفع ١٣٠مم وسط أمام المقصورة الرئيسية للعرض العسكري توقَّفت إحدى هذه العربات لتنفيذ مخطط إجرامي بواسطة أربعة أفراد من راكبيها، يستهدف اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، رحمه الله، وهم الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، والملازم أول سابقًا عبد الحميد عبد السلام (سبق أن استقال من الخدمة العسكرية، وكان ضابطًا عاملًا بالسلاح الجوي)، والملازم أول احتياطي مهندس عطا طايل حميدة رحيل، من مركز تدريب المهندسين، والرقيب متطوع حسين عبّاس محمد، من قوة

[1] مرفق صورة فوتوغرافية لحادث المنصة واغتيال الرئيس محمد أنور السادات أكتوبر ١٩٨١.

الدفاع الشعبي، وتم التنفيذ على النحو التالي:

بدأ كلٌّ من عبد الحميد عبد السلام وعطا طايل بإلقاء قنبلتين يدويتين دفاعيتين من فوق العربة، وفي نفس الوقت أسرع خالد الإسلامبولي بالنزول من الكابينة وألقى قنبلة، ثم أسرع بالعودة مرة أخرى إلى الكابينة ليأخذ الرشاش تسليح السائق متجهًا للمنصة الرئيسية، وقفز عبد الحميد للأرض متجهًا للمنصة الرئيسية كذلك حاملًا بندقية آلية، في الوقت الذي كان فيه كلٌّ من عطا طايل وحسين عباس يطلقان من فوق العربة دفعة من نيران بندقيتهما الآليتين في اتجاه منتصف تلك المنصة.

ثم قفزا من السيارة إلى الأرض وأسرعا بدورهما للمنصة، وأفرغ هؤلاء الأربعة ذخائر أسلحتهم وهي الرشاش القصير والثلاثة بنادق الآلية، من الاتصال القريب، سواءً بالمواجهة أو من الأجناب في تلك المنصة الرئيسية، مع التركيز على منتصف الصف الأول موضع الرئيس الراحل، مما أدى إلى اغتياله – رحمه الله – وكذلك مصرع ستة آخرين.

وألقى خالد الإسلامبولي قنبلة يدوية دفاعية رابعة، وقعت على الصف الأول من المنصة ولم تنفجر، بحمد الله ورحمته؛ إذ لو انفجرت لكانت الخسائر أفدح مما وقع بكثير.

وفي تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة حلَّقت طائرة الهليكوبتر الصغيرة التي كانت تقف خلف المنصة، وفي داخلها الرئيس السادات مصابًا بأعيرة نارية، وتوجهت الطائرة إلى مستشفى المعادي، وجاء التقرير الطبي كالتالي:

بالتقرير أن سيادة رئيس الجمهورية وصل إلى مستشفى المعادي بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦/ ١٠/ ١٩٨١، وأظهر الكشف الطبي ما يلي:

١. **كان سيادته في حالة غيبوبة كاملة، النبض وضغط الدم غير محسوسين، وضربات القلب غير مسموعة، حَدَقَتَا العينين متسعتان، ولا يوجد بهما استجابة للضوء، فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء، ولا توجد حركة بالأطراف؛ تلقائية أو بالإثارة، مع عدم وجود الانعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف.**

٢. **وجود فتحتَي دخول في الجهة اليسرى من مقدم الصدر، أسفل حلمة الثدي اليسرى.**

٣. **وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد في الرقبة فوق الترقوة اليمنى.**

٤. **وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام، وخروج بمؤخر الفخذ اليسرى، مع وجود كسر مضاعف في الثلث الأسفل لعظمة الفخذ اليسرى.**

٥. **جرح متهتك بالذراع الأيمن من الأمام أسفل المرفق.**

٦. **إمفزيما جراحية بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى.**

٧. **دم متدفق من الفم.**

وفي تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة، أظهر رسم القلب عدم تسجيل أي نشاط وأظهر المخ توقفًا كاملًا تأكيدًا لحدوث الوفاة، كانت إذاعتا لندن ومونت كارلو أول من أذاع الخبر، في الوقت نفسه أعلن راديو القاهرة أن عدة رصاصات أطلقت أثناء العرض العسكري في اتجاه المنصة، وأن الرئيس السادات غادر المكان، لم تكن جموع الشعب المصري تعلم بوضوح شيئًا عما يحدث في البلاد، التفوا داخل بيوتهم حول أجهزة الراديو إلى أن جاءت الساعة التاسعة والنصف مساءً، وظهر النائب حسني مبارك على شاشة التليفزيون ليلقي بيان وفاة الرئيس السادات.

وفور إعلان نبأ الاعتداء على الرئيس السادات ثم إعلان وفاته، حدثت ردة فعل في العالم للإعلان عن الغضب والشعور بالأسى والحزن لهذا العمل:

ففي أمريكا فور علم الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) بالحادث كتب رسالة قصيرة بعث بها إلى الرئيس السادات الذي لم يسعفه أجله لرؤية تلك الرسالة وقال فيها:

عزيزي أنور:

لقد صدمني نبأ الاعتداء المغرض عليكم وعلى زعامة مصر، نحن على استعداد لتقديم يد المساعدة بكل السبل، بما في ذلك أية معونة طبية قد تحتاجونها.. وندعو لكم بالشفاء العاجل.

ولم يحدث في تاريخ أمريكا أن اجتمع أربعة من رؤسائها تحت سقف واحد إلا عندما وصل يوم الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨١ الرؤساء السابقون للولايات المتحدة (جيمي كارتر)، و(جيرالد فورد)، و(ريتشارد نيكسون) للاجتماع بالرئيس الحالي آنذاك (رونالد ريجان) قبل سفرهم إلى

القاهرة لتمثيل أمريكا في تشييع جنازة الرئيس السادات، حركتهم حملاتهم الانتخابية ضد بعضهم البعض.. أحدهم ديمقراطي.. وثلاثة منهم جمهوريون يقفون كتفًا إلى كتف يستمعون إلى ريجان وهو يقول: **لا يمكن لنا نحن الذين سرنا في خطى السادات أن نفعل أقل مما فعل.. دعونا نقف معًا في تحدٍّ.. ودعونا نحذر أعداء السادات بكلمات واضحة.. لقد كنتم تخشون أنور السادات في حياته، وعليكم الآن أن تخافوا منه أكثر بعد موته... لأن ذكرى هذا الرجل العظيم الباسل سوف تقضي عليكم، إن القضية التي دافع عنها ومات من أجلها سوف تنتصر عليكم.**

وأما في الأمم المتحدة فقد قوبل خبر اغتيال الرئيس بمشاعر متضاربة، وذهول وصدمة وأسى، وتأجل اجتماع جلسة الجمعية العمومية العامة بعد الظهر لمدة ساعة، وفي الساعة الرابعة أعلن رئيس الجمعية العامة أنه ينعي بمزيد من الحزن والأسى مأساة وفاة الرئيس أنور السادات.. وأعرب عن عزائه لشعب مصر.. وبعد أن وقف الحاضرون دقيقة حدادًا على وفاة أنور السادات كان أول المتحدثين سكرتير عام الأمم المتحدة (كورت فالدهايم) الذي أعرب عن عميق أسفه لوفاة الرئيس السادات.

وفي بريطانيا توقفت الإذاعات البريطانية فجأة لتعلن نبأ الاعتداء على الرئيس السادات، وتنفس البريطانيون الصعداء عندما أعلنت الإذاعات أن الرئيس أُصيب في يده فقط.. وعادت بريطانيا حكومة وشعبًا لتصمت عندما أعلنت الإذاعات أن الرئيس السادات لقي حتفه، وقطعت جميع برامجها وأعطت كل وقتها لهذا الحادث، وبعد عدة ساعات أعلنت الملكة عزاءها لهذا الحادث المؤلم.. وقد قيل: إن الأمير تشارلز قد بكى عندما علم بالنبأ المؤلم حتى زوجته الأميرة ديانا كادت تتسبب في أزمة ملكية صغيرة؛ لأنها كان مصممة على اصطحاب الأمير تشارلز للتعزية في وفاة الرئيس.

وفي ألمانيا تغيرت خريطة برامج التليفزيون.. نشرات الأخبار تصاحبها لقطات طويلة من المأساة تروي الجريمة، لقد راح الرجل ضحية القيم التي كان يتحلى بها.. راح ضحية مبادئه السياسية وعلى حد تعبير صحيفة (دي فيلت) الألمانية: **"إنهم لم يغتالوا شخصًا وإنما اغتالوا سياسة"**. وقال المستشار الألماني هيلموت شميت: **لقد أدت سياسة السادات إلى رفعه فوق العديد من السياسيين في عصره، وإن العالم المتحضر يقف الآن مفزوعًا أمام هذه الجريمة البشعة التي ليس لها مثيل.. إن الشعب الألماني وأنا شخصيًا فقدنا صديقًا غاليًا**[1].

وحُدِّد يوم السبت، العاشر من أكتوبر لتجرى فيه مراسم جنازة الرئيس السادات، صباح ذلك اليوم خيم الصمت على القاهرة، وخلت شوارعها إلا من رجال الشرطة، وفي مسجد مستشفى المعادي صلوا عليه صلاة الجنازة، وبانتهاء الصلاة رفع الحرس الشخصي للسادات النعش، وحملوه إلى سيارة إسعاف، ويحيطها ضباط وجنود من "الصاعقة"، وتتقدمهما سيارات من الحرس الجمهوري، ووضع الجثمان في طائرة هليكوبتر، وانطلقت في اتجاه المنصة لتهبط في الساعة العاشرة والربع في استاد نادي السكة الحديد، القريب من المنصة، كان ضباط الحرس الجمهوري في انتظار طائرة السادات، وحملوا الجثمان إلى عربة "جيب"، نقلت الجثمان إلى عربة المدفع التي أحاط بها ستة ضباط من الحرس الجمهوري، وتقدمها اثنا عشر ضابطًا يحملون الأوسمة والنياشين، وكان خلفهم اثنا عشر ضابطًا من مختلف الأسلحة.

وفي الثانية عشرة إلا الربع، وفي نفس توقيت وقوع الحادث، وفي المكان ذاته بدأت طقوس الجنازة وسط إجراءات أمنية صارمة وترقب شديد، عزف المارش الجنائزي، تحركت وحدات رمزية تحمل أعلام الكليات الحربية، وتحرك خلفها مائة وخمسون جنديًا يحملون باقات الورد، وأحاط جنود الحرس الجمهوري المشيعين من كل جانب، وحلقت الطائرات الهليكوبتر في السماء، وسدت المنافذ بالعربات المدرعة.

---

[1] مجلة آخر ساعة، عدد خاص، أكتوبر ١٩٨١.

كان عدد قليل من الجمهور في شوارع القاهرة لمشاهدة الجنازة، فقد أعلنت الأحكام العرفية في البلاد فور اغتيال الرئيس، وكان التجمع لأكثر من خمسة ممنوعًا، ومن ثم فقد شاهد الجمهور الجنازة على شاشة التليفزيون.

كان من السهل تمييز كبار المشيعين الذين جاءوا من ثمانين دولة، لعل أبرزهم رؤساء الولايات المتحدة السابقون: نيكسون، فورد، وكارتر، بينما رفضت المخابرات الأميركية اشتراك الرئيس رونالد ريجان ونائبه جورج بوش لدواعٍ أمنية- والرئيس الفرنسي: (فرانسوا ميتران)، والرئيس الفرنسي السابق (فاليري جيسكار ديستان)، والأمير (تشارلز) ولي عهد بريطانيا، والمستشار الألماني (هيلموت شميث) ورئيسة البرلمان الأوربي (سيمون فيل)، والرئيس الإيطالي، وملك بلجيكا، والرئيس اليوناني.. جاء الوفد الإسرائيلي برئاسة (مناحيم بيجن)، ووزير الخارجية الأمريكي (ألكسندر هيج)، وكان جعفر نميري هو الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في الجنازة.

اغتيل أنور السادات عن عمر يناهز ثلاثة وستين عامًا، ودفن في النصب التذكاري للجندي المجهول الذي استوحى تصميمه من الهرم في ساحة العرض العسكري في مدينة نصر.